

بلغة السالك لأقرب المسالك

عنده أي واشترط بذره عليه لأن الكلام في صحة العقد قوله ولا إدخاله في عقد المساقاة
الحاصل أن البياض إن كان كثيرا تعين أن يكون لربه ولا يجوز اشتراطه للعامل ولا إدخاله في
عقد المساقاة ولا يلغى للعامل عند السكوت عنه وإن كان قليلا ففيه الأحوال الأربعة المتقدمة
قوله بل يكون لربه ظاهره كان منعزلا عن الشجر أو لا إن قلت إذا كان كثيرا وقلت يقضى به
لرب الحائط يلزم عليه الزيادة على العامل في سقى ما لا يعود عليه منه مفعة إن كان غير
منعزل وتقدم أن شرط زيادة لأحدهما على الآخر تفسد العقد فليُنظر ما الجواب قوله فإنه يفسد
به العقد أي ويرد العامل إن عمل إلى مساقاة مثله في الحائط وإلى أجره مثله في البياض
قوله وتفسد المساقاة الفاسدة إلخ حاصله أن المساقاة إذا وقعت فاسدة لفقد شرط أو وجود
مانع فإذا اطلع عليها قبل العمل فسخت ولا راجع لأحد سواء كان يجب فيها بعد التماهى أجره
المثل أو مساقاة المثل وإن اطلع عليها بعد العمل فسخت ولا راجع لأحد سواء كان يجب فيها
بعد التماهى أجره المثل أو مساقاة المثل وإن اطلع عليها بعد العمل فإن وجب فيها أجره
المثل فسخت أيضا وحاسب العامل بأجره ما عمل وإن كان الواجب فيها مساقاة المثل لم تفسخ
بعد الشروع في العمل وتبقى لانقضاء أمدها لأن حق العامل في الثمرة فلو فسح العقد قبل
طيبها لزم أن لا يكون للعامل شيء لأن المساقاة كالجعل لا تستحق إلا بتمام العمل قوله
كاشتراطه زيادة عين أو عرض هذا إذا كان لا ضرورة فإذا كانت ضرورة كالأجر يجد ربه عاملا إلا
مع دفعه شيئا زائدا على الجزء فيجوز كما ذكره ابن سراج كذا في الحاشية قوله فقد خرج
عنها أي عن حقيقة المساقاة قوله الجزء المسمى أي المسمى له من الثمرة